٦٤٩
١٤٨٢

يحجر وصح لو ماذونا او مكاتبا او توقف توكيل يرتد
فان اسلم نفذ وان مات او جن او قتل لا خلافا لهما او
صح توكيل مسلم ذميا ببيع خمر او شرا او شرائها كما
سر في البيع الفاسد ويحرم حلالا ببيع صيد وان امتنع
عنه الموكل لعارض للنهي كما قررناه فتنبه ثم ذكر شرط
التوكيل فقال اذا كان الوكيل يعقل العقد ولو صبيا او
عبدا محجورا لا يخفى ان الكلام الآن في صحة الوكالة لا في صحة
بيع الوكيل فلذا لم يقل ويقصده تنبيها لكثرة ثم ذكر ضابط
الوكالة فيما فقال بكل ما يباشره الموكل بنفسه لتنسيه
فشمل الخصومة فلذا قال وصح خصومة في حقوق
العباد برضا الخصم وجوازه بلا رضاه وبه قالت
الثلاثة وعليه فتوى ابي الليث وغيره واختاره الثاني
وصححه في النهاية والمختار المفتى تفويضه للحاكم درر
الا ان يكون الوكيل مريضا لا يمكنه حضور مجلس الحكم بتدبيره
ابن كمال او غايبا مدة سفر او مريدا له ويكفي قولهما انا
مريدا السفر ابن كمال او يخدره لم يخالط الرجال كالمسر
او حايضا او نفساء الحاكم بالمسجد اذا لم يرض الطالب
بالتاخير كما في الحبوسا من غير حاكم هذه الخصومة
فلو منه فليس بعذر يزازية بحثا ولا يجب ان يدعوي
خانية لا يكون من الاعذار ان كان الوكيل شريفا
خاصم من دونه بل الشريف وغيره سواء بحر وله
الرجوع عن الرضا قبل مباشرة الحاكم الدعوي
لا بعده قنية ولو اختلفا في كونها بحضرة او من

بنات الاشراف فالقول لها مطلقا ولو شيبا غير مسن
امينة لبحر لنهاية عن بحر وافاده المصنف وان
مذلا وساط فالقول لها لو بكرا وان هي من الاسا
فلا في الوجهين عملا بالظاهر يزازية وصح بايبائها وكذا
باستيفائها الا في حد وقود فيبقى موكله عن المجلس ملتقى
وتقوق عقده لا بد من اضافته اي ذلك العقد الى
الوكيل كبيع واجارة وصلح عن اقرار يتعلق به ما دام
حيا ولو غايبا ابن ملك ان لم يكن محجورا كتسليم مبيع
وقبضه وقبض ثمن ورجوع بعهدة استحقاقه ه
وخصومة في عيب بلا فصل بين حضور موكله وغيبته
لانه المالك حقيقة وحكما كمن في الجوهرة لو حضر اقاله عهدة
على اخذ لتنزلا لما قدمنا في صح الاقاويل ولو اضاف
العقد الى الموكل تعلق الحقوق بالموكل تتاقا ابن ملك
فليحفظ فانه لا بد فيه ما قيد ولذا قالا ابن ملك لكمال
يكتفي بالاضافة الى نفسه فافهم وشرط الموكل عدم
تعلق الحقوق به اي بالتوكيل فغو باطل جوهرة
والملك يثبت للموكل ابتداء في الاصح فلا يعتق قريب
الوكيل بشرايه ولا يفسد نكاح زوجته به ولكن
هما ثابتان على الموكل لو اشتراه وكيله قريب
موكله وزوجته لان الموجب للعتق والفساد الملك
المستند وفي كل عقد لا بد من اضافته الى موكله بعني
لا يستغني عن الاضافة اليه وكله حتى لو اضافه الى نفسه
لا يصح ابن كمال كنكاح وخلع وصلح عن دم عمدا وعن

Copyright © King Saud University
Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)